الصباح الاقتصادية
12
العدد 2600 - السنة التاسعة
الخميس 26 محرم 1438 - الموافق 27 اكتوبر 2016
Thursday 27 October 2016 - No.2600 - 9th Year

من خلال تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية

«الاستثمار المباشر»: يتوجب تحسين بيئة الأعمال بالبلاد لتحقيق أهداف الدولة التنموية

اكدت هيئة تشجيع الاستثمار المباشر الكويتية ضرورة التنسيق وتواصل الجهود لتحسين بيئة الاعمال في الكويت باعتبارها الركيزة الاساسية لتحقيق اهداف الدولة التنموية في تنويع مصادر الدخل وتقليص الاعتماد على النفط من خلال تشجيع وجذب الاستثمار المحلي والاجنبي.

ودعت الهيئة في بيان صحافي تعليقا على نتائج (مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2017) الذي نشرته مجموعة البنك الدولي امس الى التمعن اكثر في اسباب التراجع والتقدم ووضع جميع المعنيين أمام مسؤولياتهم لمواصلة الجهود والتنسيق لتحسين بيئة الاعمال.

وقالت الهيئة ان ترتيب الكويت في المؤشر الذي يستند الى عشرة مؤشرات فرعية معنية بالقطاعات المختلفة لانشطة الاعمال قد شهد تراجعا الى المركز (102) ضمن 190 دولة دخلت المؤشر في تقرير عام 2017 مقارنة مع الترتيب 98 ضمن 189 دولة دخلت في تقرير العام 2016 لافتة الى ان الكويت جاءت في الترتيب السادس عالميا على مستوى المؤشر الفرعي الخاص بدفع الضرائب.

واوضحت انه وفق المقياس الموازي الذي يقيس (القرب من الاداء الافضل) بالمقارنة مع الممارسات الافضل عالميا فان بيئة الاعمال في الكويت حافظت بوجه عام على الاستقرار النسبي اذ سجلت فيه رصيدا بلغ 59,55 في المئة في تقرير 2017 مقارنة مع 60,12 في المئة في تقرير العام 2016 حيث حققت الكويت وفق هذا المؤشر تقدما في مؤشرين فرعيين (التجارة عبر الحدود وتسوية حالات الإعسار).

وذكر ان الكويت حافظت على المستوى ذاته في اربعة مؤشرات فرعية هي الحصول على الائتمان وحماية حقوق المستثمرين الأقلية ودفع الضرائب وانفاذ العقود في حين شهدت تراجعا نسبيا في اربعة مؤشرات فرعية اخرى هي بدء الأعمال للنشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء اضافة الى مؤشر الحصول على الكهرباء وتسجيل الملكية.

وقالت الهيئة «ان صعوبة الظروف وتزايد الضغوطات الدولية والإقليمية والتحديات التي تحيط بالقرار الاقتصادي والاصلاحي الوطني وإن اثرت في تراجع مؤشرات الأداء فهي لن تثني عن التعامل مع هذا الملف المهم بالجدية والواقعية اللازمتين لتحديد الخلل والمضي قدما في المسار السليم».

واضافت ان عددا من القرارات والإجراءات المهمة ذات الصلة بتحسين بيئة الأعمال والتي تم اتخاذها خلال فترة إعداد التقرير الممتدة من اول يونيو 2015 الى نهاية مايو 2016 لم يتح لها الوقت الكافي كي تتراكم مفاعيلها وتاثيرها الايجابي في تسهيل المعاملات التي يتلقاها الجمهور وبالتالي مساهمتها في تحسين ترتيب الكويت في هذا المؤشر الذي يؤمل أن تكون نتائجها المرتقبة ملموسة في التقرير المقبل.

وبينت أنه بالنظر الى الزخم الذي يلقاه نشر المؤشر في أوساط الرأي العام ومجتمع الاعمال ارتات ضرورة الإضاءة على عدد من المسائل الفنية والتطبيقية التي أعاقت تبيان المسار والجهود الهادفة الى تعزيز وضع الكويت في هذا المؤشر المتخصص.

الكويت تتراجع في «مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال» إلى المركز 102 عالمياً

واوضحت ان في مقدمة هذه المسائل الفنية ضرورة الفهم الدقيق لمنهجية العمل المتبعة في اعداده والتعديلات المتتالية التي تستحدث به والمراحل التي يتم اعداد التقرير من خلالها ومدى دقة والتزام الجهات الحكومية المعنية في الابلاغ بالخطوات التشريعية والاجرائية المستجدة والتي تستهدف إحداث التحسينات ذات الصلة وتاثير الانطباعات المختلفة للمشاركين من رجال اعمال ومكاتب محاماة ومستشارين في تعبئة الاستبيانات النمطية المخصصة لكل من المؤشرات الفرعية.

واكدت ضرورة ملاحظة ان وضع الدول في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال يتأثر بالقرارات والاجراءات التي تتخذها كل دولة على حدة وبالنسبة الى بعضها البعض وهذا ما يعد دافعا محفزا للتعزيز الجهود التنسيقية لإسراع وتيرة الاصلاحات ومضاعفة الجهود اللازمة لدعم تقدم ترتيب الكويت.

اسم البلد	الترتيب عربيا	الترتيب عالميا
الإمارات العربية المتحدة	1	26
البحرين	2	63
سلطنة عمان	3	66
المغرب	4	68
تونس	5	77
قطر	6	83
السعودية	7	94
الكويت	8	102
الأردن	9	118
مصر	10	122
لبنان	11	126
السلطة الفلسطينية وغزة	12	140
جزر القمر	13	153
الجزائر	14	156
موريتانيا	15	160
العراق	16	165
السودان	17	168
جيبوتي	18	171
سوريا	19	173
اليمن	20	179
ليبيا	21	188
الصومال	22	190

جدول يوضح مراكز الدول العربية في ترتيب المؤشر

يتوجب بحث ودراسة وتحديد التطورات التشريعية والإجرائية التي تؤدي إلى تقدم ترتيبنا في هذا المؤشر

واشارت الهيئة الى ما رصده التقرير الدولي من اصلاح إيجابي في بيئة الاعمال فيما يخص المؤشر الفرعي للتجارة عبر الحدود حيث اصبحت اجراءات الاستيراد والتصدير أكثر سهولة بتعزيز العمل بالربط الالي وتحسين تبادل المعلومات الكترونيا بين الادارة العامة للجمارك والجهات المعنية.

وقالت ان التقرير ذكر بروز «صعوبة» في بيئة الاعمال عكسها المؤشر الفرعي لبدء الاعمال (النشاط التجاري) بسبب تداخل تطبيق معاملات الحجز الالكتروني لأخذ مواعيد المراجعين لتقديم طلبات تسجيل الشركات خاصة ذات المسؤولية المحدودة التي يركز عليها التقرير حصرا مع شرط التواجد الشخصي للمراجع ما أدى الى مضاعفة مدة انجاز المعاملة بسبب الاضطرار الى العودة للنظام كل مرة لإضافة او تعديل الوثائق اللازمة.

واضافت «انه لم يتسن خلال فترة إعداد التقرير تسجيل نتائج المعالجة اللاحقة لهذه «الصعوبة» حيث لم يأخذ التقرير بالاعتبار صدور قرار وزير التجارة والصناعة رقم 161/2016 الصادر بتاريخ 20 ابريل الماضي والمعدل بالقرار الوزاري رقم 280/2016 الصادر في 10 يوليو الماضي بشان انشاء النافذة الواحدة الوطنية تحت إشراف مباشر من الوزير نفسه.

مضيفة ان قرار وزير التجارة المذكور انفا سينتج عنه تسريع ملحوظ في اجراءات تاسيس الشركات إضافة الى توفير الادلة الاسترشادية وقوائم الرسوم للخدمات المقدمة والتواصل مع الجمهور بشفافية ووضوح.

لابد من القراءة الموضوعية لواقع الكويت وأهمية الشأن الاقتصادي في أولويات الحكومة

واضافت الهيئة انه بناء على ذلك فان الآليات المتبعة في إعداد مؤشر بدء الاعمال (النشاط التجاري) لم تسمح بانعكاس نتائج كافة الجهود والاجراءات والقرارات التي تم اتخاذها في فترة متزامنة أو لاحقة لإعداده كما هو الحال في شان الافتتاح الرسمي للنافذة الواحدة الوطنية بتاريخ 29 سبتمبر 2016 وإطلاق (مركز الكويت للأعمال).

وشددت على ضرورة القراءة الموضوعية لواقع الكويت واهمية الشان الاقتصادي في أولويات الحكومة الأمر الذي يستدعي من كافة الجهات المعنية استمرار جهودها وتواصل التعاون والتنسيق فيما بينها لتوثيق الاجراءات التي تتم والقرارات التي تتخذ ونشر التعريف بها للجمهور لتبيان مسار التحسن الناتج عنها.

ودعت الهيئة الى بحث ودراسة وتحديد التطورات التشريعية والاجرائية التي تؤدي الى تقدم ترتيب دولة الكويت في هذا المؤشر وغيره من المؤشرات الدولية في الأعوام اللاحقة.

وقالت ان دور اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الاعمال في دولة الكويت يتبلور بشكل واضح بما تضمه من جهات حكومية معنية ومختصة ودور فرق المتابعة المنبثقة عن هذه الجهات والتي التقت دوريا في اجتماعات فنية تشخيصية.

واشارت الى ان اخر انشطة الهيئة كان قيامها في الايام الثلاثة الماضية بعقد ورشة عمل تحليلية بحضور عدد من الخبراء المختصين من البنك الدولي في اطار اتفاقية الدعم الفني الموقعة معه في مارس الماضي بهدف تحسين بيئة الاعمال في الكويت استنادا الى هذا المؤشر والخروج منها بمقترحات لأولويات أجندة الإصلاح الوطنية للأجلين القصير والمتوسط والتي في حال اعتمادها سيعمل بها كخارطة طريق للفترة المقبلة للوصول الى النتائج المأمولة.

وبينت الهيئة أن المتابعة الحثيثة لهذا الملف لن تثمر نتائجها المرتقبة في تحسين بيئة الاعمال في الكويت الا من خلال التنسيق المستمر بين الجهات المعنية لتوثيق الإنجازات والتعريف بها حيث أن بيئة الأعمال هي خلاصة علاقة مركبة ومتصلة بين العديد من الجهات ذات الصلة.

واعربت عن شكرها لكافة الاطراف من القطاعين العام والخاص الذين شاركوها رصد العقبات وتحديد الثغرات تمهيدا لمعالجتها وتجاوزها للخروج بافضل الممارسات التي يؤمل أن يفتح تطبيقها ابواب بيئة أعمال موائية وشفافه لتحقيق ركائز الرؤية الوطنية 2035 من اجل مستقبل مزدهر ونمية مستدامة.

الترتيب العربي

وتصدرت دولة الامارات العربية المتحدة الترتيب العربي والمرتبة 26 عالميا، تلتها مملكة البحرين ثم سلطنة عمان.

وحلت قطر في المرتبة السادسة والسعودية في المرتبة السابعة عربيا، بينما تقدمت مصر إلى المركز 122 من 131 في تقرير العام الماضي.

بينما جاء الصومال في المرتبة الاخيرة (190) في التقرير، وإريتيريا في المرتبة قبل الأخيرة (189)، فيما احتلت ليبيا الترتيب 188.

على هامش الاجتماع الخامس عشر لرؤساء دواوين المراقبة والمحاسبة بدول التعاون

الصرعاوي: ناقشنا خطة التدريب للارتقاء بالعنصر البشري في مجال أجهزة الرقابة

عقد رؤساء دواوين المراقبة والمحاسبة بدول مجلس التعاون الخليجي أعمال اجتماعهم الخامس عشر في الرياض أمس الاربعاء بمشاركة وفد الكويت برئاسة رئيس ديوان المحاسبة عادل الصرعاوي لمناقشة رفع كفاءة الاجهزة الرقابية.

وقال الصرعاوي ان الاجتماع ناقش العديد من الموضوعات والمقترحات التي تهدف الى تعزيز سبل التعاون وتبادل الخبرات في مجال المحاسبة والرقابة المالية والتنسيق بين اجهزة الرقابة بدول مجلس التعاون الخليجي.

واضاف انه ناقش ايضا خطة التدريب والاهتمام بالارتقاء بالعنصر البشري في مجال اجهزة الرقابة وفق احدث المعايير الدولية اضافة الى مناقشة مقترح قدمته سلطنة عمان خاص بكتابة التقارير الرقابية بجانب مناقشة العمل على اشراك الشباب في العمل التطوعي من خلال الاجهزة الرقابية تنفيذا لقرارات قادة دول مجلس التعاون بهذا الشان.

ووصف الصرعاوي الاجتماع بانه سادته روح التفاهم والتوافق باهمية تطوير التعاون والتنسيق المشترك بين دواوين المراقبة والمحاسبة بدول المجلس وذلك لتعزيز دورها في حماية المال العام وحسن كفاءة وفاعلية استخدام الاموال.

لقطة جماعية لرؤساء دواوين المراقبة والمحاسبة بدول التعاون

واعرب عن امله بان يستمر هذا التعاون بين الاجهزة المعنية خاصة وان دول مجلس التعاون تحظى بمكانة مرموقة على المستويات العربية والاقليمية والدولية لافتا الى ان مثل هذه اللقاءات تتيح الاستفادة من التجارب الناجحة وتبادل الخبرات.

واشار الصرعاوي الى ان لقاء خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز برؤساء دواوين الرقابة والمحاسبة بدول مجلس التعاون كان مثمرا ومفيدا حيث قدم توجيهاته السديدة بما يعزز العمل الخليجي المشترك في هذا المجال وكافة المجالات بين دول المجلس.

وتقدم رئيس ديوان المحاسبة بالكويت عادل الصرعاوي بخالص الشكر والتقدير للمملكة لكرم الضيافة وسحن الاستقبال وحسن التنظيم والادارة للاجتماع معربا عن ثقته بان النتائج التي تم التوصل اليها تصب في صالح خدمة شعوب ودول مجلس التعاون.

وكان رئيس ديوان المراقبة العامة السعودي الدكتور حسام بن عبدالمحسن العنقري تطرق في كلمة افتتح بها الاجتماع الى الدور الهام الذي تضطلع بها دواوين المراقبة والمحاسبة في العمل على تحقيق مفهوم الرقابة الإيجابية الشاملة وتعزيز مبدأ الرقابة الوقائية المصاحبة وترسيخ مفاهيم الشفافية والافصاح والمساءلة والاسهام في تطوير وتحديث الأنظمة المالية والمحاسبية ورفع كفاءة وفعالية الاداء وتحقيق الانضباط المالي والإداري.

واكد ازدياد اهمية دور دواوين المراقبة والمحاسبة بدول المجلس في هذه المرحلة الهامة التي تمر بها المنطقة الامر الذي يحتم عليها توثيق التعاون والتنسيق بمختلف صوره لضمان الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة وتعظيم مردودها على الاقتصاد الوطني ورفاهية المواطن الخليجي اينما وجد.

ومن جانبه اشاد الامين العام لمجلس التعاون الدكتور عبداللطيف الزياني في كلمته بدور دواوين المراقبة والمحاسبة خلال التغيرات الاقتصادية ومساهمتها في الحفاظ على مقدرات الشعوب من خلال المحافظة على المال العام والتاكد من سلامة استخدامه بصورة قانونية وفعالة والعمل على تطوير ادارة المال العام والتحقق من صحة الصرف طبقا للقوانين والانظمة والتعليمات السارية المفعول. والذي على النهج الذي ارسته لجنة رؤساء دواوين المراقبة والمحاسبة بدول المجلس لرفع كفاءة العاملين في دواوين المراقبة والمحاسبة بدول المجلس والتركيز على التدريب المستمر ومن خلال مسابقة البحوث والدراسات التي تعد حافزا مهما لتطوير المهارات والاداء العمل المحاسبي بالبحوث والدراسات الخاصة في هذا المجال الحيوي.

لليوم الثاني على التوالي

مؤشرات البورصة تحافظ على بريقها الأخضر

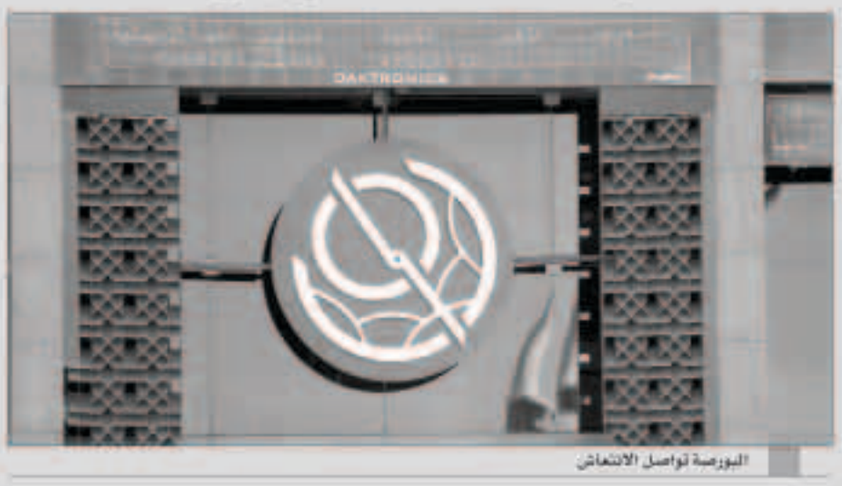
البورصة تواصل الانتعاش

انهت بورصة الكويت تعاملاتها امس الاربعاء على ارتفاع لليوم الثاني على التوالي بسبب استمرار عمليات الزخم الشرائي على اسهم تشغيلية تابعة لمجموعات استثمارية ما انعكس إيجابا على المؤشرات الرئيسية الثلاثة.

ولعبت التداولات على سهم شركة (زين) دورا قياديا انعكس على مؤشر القيمة النقدية المتداولة التي بلغت نحو 34 مليون دينار وهو مستوى قياسي كبير لم تبلغه منذ بداية العام الحالي.

وسجلت المؤشرات الرئيسية الثلاثة التي اغلقت في المنطقة الخضراء ارقاما جديدة لم تحققها خلال 2016 وذلك نتيجة زيادة عمليات الشراء من جانب الكثير من المحافظ الكبيرة والصناديق الاستثمارية.

وبالنظر الى حجم السيولة التي خلصت بها الجلسة والناجمة بصورة مباشرة عن التداولات بشكل عام ومكونات اسهم مؤشر (كويت 15) وفي مقدمتها اسهم مصرفية وخدماتية في مجال الاتصالات علاوة على شركات نشطة في قطاعي الخدمات المالية والعقار.

ونالت الضغوطات البيعية من شرائح كثيرة من عموم الاسهم بعمليات جني الارباح مثل شركات (خليج ز) و(ايكاروس) و(العقارية) و(اكتتاب) و(كابلات).

وانشغل بعض المتعاملين بافصاحات الشركات المدرجة ومنها افصاح ل(مواشي) وتعقيب ل(الوطني) فضلا عن نتائج الاعمال المالية لشركة (باكو) الطيبة عن فترة الربع الثالث من 2016.

وشهدت مجريات حركة السوق خلال الجلسة نشاطا على نحو 51 شركة شهدت ارتفاعا على عكس 41 شركة شهدت انخفاضات ضمن 125 شركة تمت المتاجرة بها. يذكر ان المؤشر السعري للبورصة اقفل مرتفعا 14,6 نقطة ليبلغ مستوى 5403 نقطة وليحقق قيمة نقدية بلغت نحو 33,9 مليون دينار من خلال 167,9 مليون سهم تمت عبر 4183 صفقة نقدية.

صادرات النفط الخام الكويتي للصين ترتفع بنسبة 8.6 في المئة

اظهرت احصائيات رسمية ارتفاعا في صادرات النفط الخام الكويتي للصين في شهر سبتمبر الماضي بنسبة 8,6 في المئة مقارنة بالعام الماضي لتصل الى 1,90 مليون طن اي 463 الف برميل يوميا.

وذكرت الاحصائيات الصادرة عن الادارة العامة للجمارك الصينية ان الصادرات الكويتية للصين سجلت في الشهر الماضي اعلى مستوى لها منذ ان افتتحت مؤسسة البترول الكويتية مكتبها في بكين عام 2005. واشارت الاحصائيات الى ان الكويت صدرت في الاشهر التسعة الاولى من العام الحالي 12,70 مليون طن للصين اي 340 الف برميل يوميا مرتفعة بنسبة 17,3 في المئة على اساس سنوي.

واوضحت ان واردات الصين من النفط الخام ارتفعت في الشهر الماضي بنسبة 18,3 في المئة على اساس سنوي لتصل الى 8,08 مليون برميل يوميا.

ووفقا للادارة كانت انغولا اكبر مورد نفط للصين الشهر الماضي اذ قفزت صادراتها لها بنسبة 45,8 في المئة لتصل الى 1,02 مليون برميل يوميا تليها العراق بنسبة 58,4 في المئة لتصل الى 994 الف برميل يوميا.

واحتلت روسيا المرتبة الثالثة بصادراتها التي تراجعت بنسبة 2,1 في المئة لتصل الى 967 الف برميل يوميا فيما احتلت المملكة العربية السعودية وعمان المرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي.

«التخطيط والتنمية»: الكويت لديها تجربة فريدة في النماذج العمرانية

اكد الامين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الكويتية الدكتور خالد مهدي ان الكويت لديها تجربة فريدة في تخطيط المدن والنماذج العمرانية الناجحة المتكاملة التي تجمع بين مشاركة القطاعين العام والخاص.

واضاف مهدي في تصريح نقله بيان صحفي للمجلس امس الأربعاء بمناسبة اختتام مشاركة الكويت في مؤتمر الأمم المتحدة لإسكان والتنمية الحضرية في الاكوادور خلال الفترة ما بين 17 و 23 اكتوبر الجاري ان الكويت شاركت بالمؤتمر ايمانا منها باهمية المشاركة الكويتية الفاعلة في مثل هذه المؤتمرات.

وذكر ان وفد الكويت المشارك بالمؤتمر قدم تقرير وطني عن التنمية الحضرية والإسكان بالبلاد أعدته أمانة التخطيط والمؤسسة العامة للرعاية السكنية وبلدية الكويت وهيئة البيئة بمعاونة فريق خبراء برنامج الامم المتحدد للمستوطنات البشرية وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي.

واوضح ان الوفد شارك في مناقشة واقرار الاجندة الحضرية الجديدة للتنمية حول العالم والصادرة عن المؤتمر باسم إعلان (كيتو) بشأن المدن والمستوطنات البشرية المستدامة.

ونقل البيان عن نائب مدير عام مؤسسة الرعاية السكنية هديل بن ناجي قولها إن الكويت تعد من اوائل الدول في منطقة الشرق الأوسط التي أعدت أول مخطط هيكلي حضري لتطوير البنية التحتية للبلاد في عام 1952.

واضافت ان هذا المخطط تلاه عدة مخططات في أعوام 1967 و1970 و1977 و1983 مبينة ان اخر هذه المخططات كان المخطط الهيكلي الثالث في 1997 وتم تعديله في 2005 مشيرة الى ان العمل يجري حاليا على إنجاز المخطط الهيكلي الرابع الذي من المتوقع ان ينجز بحلول عام 2018.

واشارت الى ان الكويت تعتمد نظاما مركزيا للتخطيط والإدارة يضمن المقاربة بين السياسات العامة للتنمية الحضرية والسياسات الإنمائية الوطنية للدولة والتوافق مع الأهداف الإنمائية الوطنية والحضرية لرؤية الكويت لعام 2035.

وضم وفد الكويت المشارك في المؤتمر الى جانب نائب مدير عام مؤسسة الرعاية السكنية للاستثمار الكويتية المهندسة هديل بن ناجي نائب الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية إيمان الناصر والمراقب بالمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية المهندس احمد الجناحي وسفير دولة الكويت لدى (تشيلي) المحال لدى الاكوادور السفير محمد مفلح الجديع.

يذكر أن قمة الأمم المتحدة للاسكان والتنمية الحضرية المستدامة تعقد كل عشرين عاما ويشارك فيها نحو 190 دولة من ضمنها كافة الدول العربية.